

Distr.: General
18 March 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جبل طارق

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

٣	أولا - لمحة عامة
٣	ثانيا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية
٥	ثالثا - الميزانية
٥	رابعا - الأحوال الاقتصادية
٥	ألف - لمحة عامة
٦	باء - التجارة
٦	جيم - الأعمال المصرفية والمالية
٧	دال - النقل والاتصالات والمرافق العامة
٨	هاء - السياحة
٨	خامسا - الأحوال الاجتماعية
٨	ألف - العمل



٩	باء - حقوق الإنسان.
٩	جيم - الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية
١٠	دال - الصحة العامة.
١٠	هاء - التعليم
١١	واو - الإحرام ومنع الجريمة.
١١	سادسا - منتدى الحوار بشأن جبل طارق.
١٢	سابعا - مركز الإقليم في المستقبل
١٢	ألف - موقف الدولة القائمة بالإدارة
١٣	باء - موقف حكومة الإقليم
١٤	جيم - موقف حكومة إسبانيا
١٥	دال - المفاوضات بين المملكة المتحدة وإسبانيا
١٥	هاء - المناقشات بين المملكة المتحدة وجبل طارق
١٦	ثامنا - نظر الأمم المتحدة في المسألة.
١٦	ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
١٦	باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)
١٧	جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

أولا - ملحة عامة

١ - جبل طارق إقليم لا يتمتع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. والإقليم شبه جزيرة ضيقة تمتد في اتجاه الجنوب من الساحل الجنوبي الغربي لإسبانيا، يصله بما برزخ يبلغ طوله نحو ١,٦ كيلومتر. ويقابله على الجانب الآخر من الخليج ميناء الجزيرة الخضراء الإسباني على مسافة ٨ كيلومترات غربا؛ وتبعد عنه قارة أفريقيا مسافة ٣٢ كيلومترا جنوبا. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، تبلغ مساحة جبل طارق ٥,٨ كيلومتر مربع، وتقول إسبانيا التي تطالب أيضا بالسيادة على الإقليم، إن مساحته تبلغ ٤,٨ كيلومتر مربع. ولا تزال المسائل المتعلقة بالمياه الواقعة قبالة سواحل جبل طارق محل نزاع. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، بلغ عدد سكان الإقليم في عام ٢٠٠٨ ما عدده ٢٩ ٢٨٦ نسمة^(١).

ثانيا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

٢ - دخل الأمر الدستوري لجبل طارق لعام ٢٠٠٦ حيز النفاذ في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وكما أفيد سابقا، ينص الأمر الدستوري على أن حاكم جبل طارق يمثل ملكة بريطانيا في الإقليم، وهو المسؤول عن إدارة العلاقات الخارجية وشؤون الدفاع والأمن الداخلي (بما في ذلك شؤون الشرطة، بالاشتراك مع هيئة شرطة جبل طارق) وعن بعض التعيينات حسبما يخوله الدستور من صلاحيات. وتشكل حكومة جبل طارق من الحاكم ومجلس الوزراء. وعلى إثر الانتخابات، يعين الحاكم، بمقتضى سلطته التقديرية، في منصب رئيس الوزراء العضو المنتخب في البرلمان الذي يرحح أنه يحظى بأكبر قدر من الثقة بين أعضاء البرلمان المنتخبين. ويعين الحاكم أيضا الوزراء الآخرين من بين أعضاء البرلمان المنتخبين، بناء على مشورة رئيس الوزراء.

٣ - ولجبل طارق محكمة عليا تتيح إمكانية الطعن لدى محكمة استئناف والطعن من ثم لدى مجلس جلاله الملكة التي تتصرف بناء على مشورة من مجلس الملكة الخاص. وينص دستور عام ٢٠٠٦ على إنشاء لجنة للخدمات القضائية، حيث أنشئت هذه اللجنة بموجب قانون الخدمات القضائية لعام ٢٠٠٧، القانون رقم ٢٠٠٧-٢٦. وللجنة الخدمات القضائية صلاحيات تنفيذية لا تنقضها سوى سلطة استثنائية من الحاكم، وتتيح لها أن تقدم للحاكم المشورة فيما يتعلق بمسائل محددة كالتعيينات في مكاتب كبير القضاة وسائر أعضاء الجهاز

ملحوظة: المعلومات الواردة في هذه الورقة مستمدة من المعلومات المقدمة إلى الأمين العام من الدولة القائمة بالإدارة بموجب الفصل ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة، ومن المعلومات التي أتاحتها حكومة إسبانيا، ومن مصادر منشورة أخرى، بما في ذلك مصادر حكومة الإقليم.

(١) معلومات قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

القضائي. ويجوز للحاكم، بموافقة مسبقة من الوزير، ألا يأخذ بمشورة لجنة الخدمات القضائية في أي حالة يرى فيها أن الامتثال لهذه المشورة سيضر بخدمة ملكة بريطانيا. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، اجتمعت اللجنة للنظر في المشورة المقدمة من لجنة الخدمات القضائية لمجلس الملكة الخاص في لندن بشأن مسألة كبير القضاة الموقوف عن عمله منذ مطلع عام ٢٠٠٨، على نحو ما يرد في ورقة العمل A/AC.109/2008/8، وقررت عزل كبير القضاة بأغلبية ٤ أصوات مقابل ٣ أصوات. ووفقا للمعلومات التي نشرتها حكومة الإقليم، قام الحاكم في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، بناء على مشورة من لجنة الخدمات القضائية، بتنفيذ عزل كبير القضاة عن طريق إقالته من منصبه.

٤ - وبموجب دستور جبل طارق لعام ٢٠٠٦، تحتفظ ملكة بريطانيا بالسلطة الكاملة لسن قوانين من حين لآخر بشأن السلام والنظام والحكم الرشيد في جبل طارق. وتشمل تلك السلطة سن القوانين التي تعدل الدستور أو تلغيه. ويتضمن الدستور أيضا أحكاما تتعلق بأراضي التاج في جبل طارق.

٥ - ووفقا لدستور عام ٢٠٠٦، يحل الحاكم البرلمان استعدادا للانتخابات العامة القادمة بعد أربع سنوات من تاريخ أول اجتماع يعقده البرلمان عقب أي انتخابات عامة، ما لم يكن قد حل فعلا قبل انقضاء تلك المدة.

٦ - وقد أحرزت الانتخابات العامة الماضية في جبل طارق في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وحصل الحزب الاجتماعي الديمقراطي الحاكم في جبل طارق على ٤٩ في المائة من الأصوات، متبوعا بحزب العمال الاشتراكي لجبل طارق بنحو ٣٢ في المائة من الأصوات والحزب الليبرالي بما يزيد على ١٣ في المائة من الأصوات. وأعيد تعيين بيتر كاروانا، زعيم الحزب الاجتماعي الديمقراطي لجبل طارق، رئيسا لوزراء جبل طارق لفترة منصب رابعة. ولا يزال جوزيف بوسانو زعيما للمعارضة التي تضم حزب العمال الاشتراكي لجبل طارق والحزب الليبرالي. وستجرى الانتخابات المقبلة في آخر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

٧ - وبعد حملة دامت عشرة أعوام للمطالبة بحق التصويت في الانتخابات الأوروبية، شارك سكان جبل طارق في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ في انتخابات البرلمان الأوروبي حيث اعتبرتهم الدولة القائمة بالإدارة، للأغراض الانتخابية، جزءا من سكان منطقة جنوب - غرب إنكلترا.

٨ - ومثلما أفيد في السابق، تتمسك إسبانيا بموقفها الذي ترى في إطاره أن دستور عام ٢٠٠٦ يعتبر تحديثا لنظام الحكم في الإقليم ولا يؤثر بأي شكل من الأشكال على الصفة الدولية لجبل طارق؛ وأن اعتماده هو إصلاح للنظام الاستعماري الذي يظل على حاله؛ وأنه

لا يؤثر بأي شكل من الأشكال في عملية إنهاء استعمار جبل طارق المعلقة والتي لا ينطبق عليها مبدأ تقرير المصير.

٩ - وترد أدناه معلومات بشأن مواقف الدولة القائمة بالإدارة، وحكومة الإقليم، وحكومة إسبانيا، فضلا عن منتدى الحوار الثلاثي بشأن جبل طارق، بما في ذلك الاتفاقات التي تم التوصل إليها في عام ٢٠٠٦ في قرطبة.

ثالثا - الميزانية

١٠ - قدم رئيس وزراء جبل طارق في خطاب عرض الميزانية الذي ألقاه في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، عرضا إيجابيا للمالية العامة لجبل طارق. ووفقا للمعلومات المقدمة من السلطة القائمة بالإدارة، فُدرت إيرادات حكومة الإقليم في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩ بمبلغ ٢٦٢,١ مليون جنيه إسترليني، وقُدرت نفقاتها بمبلغ ١٨٢,٥ مليون جنيه إسترليني، منه مبلغ ١٠٥,٨ ملايين جنيه إسترليني المعتمد للإنفاق على المشاريع الإنتاجية للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠.

١١ - وقد شدد خطاب عرض الميزانية الذي ألقاه رئيس الوزراء في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ على أهمية أن يكون لجبل طارق نظامه الضريبي الخاص به، بشكل مستقل ومختلف عن النظام الضريبي المعمول به في المملكة المتحدة. واعتُبر هذا الأمر حاسما لضمان مقومات البقاء الاقتصادي، ومن ثم الاجتماعي والسياسي للإقليم. وأشار رئيس الوزراء كذلك إلى أن وضع الإعفاء الضريبي سينتهي بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ لبدء العمل بمعدلات جديدة لضريبة أرباح الشركات. وفيما يتعلق بالضريبة على إيرادات الأفراد، استحدثت حكومة الإقليم نظاما ضريبيا مزدوجا يمكن دافعي الضريبة من الاختيار بين نظامين مختلفين. حيث أن النظام الأول، المعروف بالنظام القائم على البدلات، هو النظام التقليدي؛ أما النظام الثاني المعروف بالنظام القائم على إجمالي الإيرادات، فيتيح معدلات ضريبية أدنى لكنه لا يخول لدافعي الضريبة حق الحصول على أي بدلات.

رابعا - الأحوال الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

١٢ - لا تعرف لجبل طارق موارد طبيعية وليس فيه أراض زراعية. وقبل عام ١٩٨٠، كان الاقتصاد يعتمد إلى حد كبير على نفقات وزارة الدفاع في المملكة المتحدة. ونظرا

لتقليل حجم القاعدة العسكرية، أصبح الاقتصاد يركز بشكل متزايد على السياحة وتقدم خدمات مالية تشمل العمليات المصرفية والتأمين والشحن وإدارة حافظات الأوراق المالية.

١٣ - وكما أشير إليه سابقاً، تشغّل وزارة الدفاع في المملكة المتحدة نحو ٨ في المائة من اليد العاملة في الإقليم وتساهم بقرابة ٧ في المائة من إجمالي الناتج المحلي لجبل طارق. ووفقاً للتقرير السنوي لوزارة الدفاع للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ظل جبل طارق يشكل قاعدة تعزيز أمامية للقوات المسلحة للمملكة المتحدة من خلال توفير الأمن والاتصالات اللوجستية ومرافق التدريب دعماً للعمليات. وتجري إدارة المنشآت المشيدة على قواعد العمليات المشتركة الدائمة في الخارج بجبل طارق عن طريق مجموعة من العقود المبرمة مع مقدمي خدمات دعم الهياكل الأساسية. ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات بشأن المنشآت العسكرية والقوة العسكرية في جبل طارق في ورقات العمل السابقة (A/AC.109/2005/11 و A/AC.109/2008/8 و A/AC.109/2009/15).

١٤ - وفي خطاب الميزانية لعام ٢٠٠٩، ذكر رئيس الوزراء بأن اقتصاد جبل طارق لا يزال ينمو بمعدلات عالية، كما تواصل ارتفاع عدد الوظائف التي يتيحها الاقتصاد ليصل إلى مستويات قياسية. وتظل الآفاق الاقتصادية للإقليم سليمة ومستقرة. وفي العام المنتهي في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩، قُدر نمو الناتج الإجمالي المحلي مؤقتاً بنحو ٦ في المائة ليصل إلى ٨٥٠ مليون جنيه إسترليني. ووفقاً للسلطة القائمة بالإدارة، بلغ نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي لجبل طارق ٤٦٨ ٢٧ جنيه إسترليني، وبلغ معدل التضخم ٢,٨ في المائة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

باء - التجارة

١٥ - وفقاً للسلطة القائمة بالإدارة، بلغ إجمالي واردات جبل طارق نحو ١,٦ بليون جنيه إسترليني لعام ٢٠٠٨، وهذا الرقم هو أحدث الأرقام المتاحة. وتصل نسبة الواردات من غير القود الصادرة عن المملكة المتحدة إلى قرابة ٢٩ في المائة. وهناك من بين المصادر الأخرى إسبانيا وألمانيا وهولندا. وقد بلغ إجمالي صادرات جبل طارق في عام ٢٠٠٧ قرابة ١,٣ بليون جنيه إسترليني. وتمثلت هذه الصادرات أساساً في النفط والمنتجات النفطية التي أعيد تصديرها لأغراض الشحن البحري.

جيم - الأعمال المصرفية والمالية

١٦ - يشكل جبل طارق قطاعاً مالياً متطوراً إلى حد كبير تنظمه هيئة قانونية مستقلة هي لجنة الخدمات المالية. ويتولى المركز المالي في جبل طارق تسويق الخدمات المالية والترويج لها.

ووفقا لاستعراض مستقل منشور في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ أجرته المراكز المالية الخارجية البريطانية بتكليف من حكومة المملكة المتحدة، تشكل المصارف الاثني عشر العاملة في جبل طارق مراكز عمليات واسعة ومتعددة الجنسيات تعود ملكية قسم كبير منها للقطاع العام للدولة الموطن أو تحظى بدعم حكومي ضمني أو صريح. أما المصارف المتبقية، فمعظمها مراكز أصغر لإدارة الثروات. وأوضح الاستعراض أن جبل طارق قد "نفذ إلى حد كبير" مبادئ الشفافية وتبادل المعلومات التي وضعها المنتدى العالمي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والتي حظيت بتأييد البلدان في كافة أنحاء العالم.

١٧ - وفي الاجتماع الوزاري لمنتدى الحوار المعقود في ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ في جبل طارق، شددت إسبانيا والمملكة المتحدة وجبل طارق، فيما يتعلق بالخدمات المالية والضرائب، على رغبتها في إقامة القدر العادي من قنوات وأساليب التعاون، بما في ذلك تبادل المعلومات الضريبية، وإجراء اتصالات منتظمة، والاتصال والتنسيق بين الهيئات التنظيمية بشأن القضايا والسياسات المتعلقة بالضرائب ومكافحة غسل الأموال.

دال - النقل والاتصالات والمرافق العامة

١٨ - فيما يتعلق بالنقل البري من جبل طارق وإليه، يتواصل سريان الترتيبات المتفق عليها في قرطبة والتي بدأ نفاذها في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، بما فيها القيام على مستوى الحاجز/الحدود بتشغيل ممرين في كلا الاتجاهين وخطين أحدهما أحمر والآخر أخضر لكل من الأشخاص والمركبات. وتظل عمليات التفتيش التي تجريها الجمارك والشرطة ضرورية لأن جبل طارق ليس عضوا في الاتحاد الجمركي للاتحاد الأوروبي. ثم إن المملكة المتحدة (وبالتالي جبل طارق) توجد خارج ما يسمى منطقة شينغن لأغراض الحدود الخارجية.

١٩ - ولا تزال حكومة المملكة المتحدة مسؤولة عن جميع الالتزامات الدولية المتصلة بسلامة الطيران وأمنه فيما يتعلق بمطار جبل طارق، الذي هو عبارة عن مدرج عسكري متاح للرحلات المدنية، بينما تحتفظ وزارة الدفاع، كما أشير إليه سابقا، بمقاييد الأمور والمسؤولية التشغيلية فيما يتعلق بجوانب الطيران العسكري للمدرج. وفي عام ٢٠٠٩، أفادت إحصاءات القوات الجوية الملكية أن المدرج يديره نحو ٤٥ من الجنود تحت إمرة قائد الجناح.

٢٠ - وكما يتبين من البلاغ الصادر عن الاجتماع الوزاري الثالث لمنتدى الحوار المعقود في ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، استعرض المشاركون التقدم المحرز في تنفيذ بيانات قرطبة، بما في ذلك إعلان المطار. وأكد المشاركون التزامهم بإدخال مزيد من التحسينات في سهولة الحركة على مستوى الحاجز/الحدود، وتعهدوا بمزيد من الحوار من أجل تحقيق هذا الغرض.

٢١ - ونظرا لأن مضيق جبل طارق هو المعبر المائي الرئيسي بين البحر الأبيض المتوسط وباقي أنحاء العالم، يُستخدم جبل طارق كميناء من قبل العديد من البواخر وسفن الشحن التي تبخر لمسافات طويلة. ووفقا للبيان المالي لعام ٢٠٠٩ المقدم من حكومة الإقليم، واصل النشاط التجاري للميناء نموه وترسخ بوصفه مركز ربح للحكومة. ووفقا للبلاغ المشار إليه أعلاه الصادر عن الاجتماع الوزاري الثالث للمنتدى في تموز/يوليه ٢٠٠٩، اتفق المشاركون على السعي إلى ضمان مستوى عال من الحماية البيئية في جبل طارق والمنطقة ككل، وبخاصة كامبو جبل طارق، من خلال اقتراح التعاون في مجالات من قبيل التلوث الناجم عن النشاط البحري والملاحة البحرية، وعمليات التزود بالوقود، والانبعثات الصناعية والمياه المستعملة، وتصريف النفايات والمطالبات العقارية؛ والمضي قدما في تحقيق رغبتهم في التعاون في مسائل الاتصالات البحرية والسلامة البحرية؛ واستطلاع سبل زيادة تيسير عبور الجالية المغربية المقيمة في جبل طارق لإسبانيا في طريقها إلى جبل طارق والمغرب ومنهما لإجراء زيارات عائلية.

هاء - السياحة

٢٢ - أفادت حكومة الإقليم أن النشاط السياحي كان ممتازا في عام ٢٠٠٨ وأن هذا الاتجاه قد تواصل على ما يبدو في عام ٢٠٠٩. وبلغ عدد الوافدين عن طريق الحدود البرية رقما قياسيا جديدا وصل إلى ٩,٤٣ مليون شخص، مما يمثل زيادة بنسبة ٧ في المائة. وارتفعت نسبة السيارات والطائرات الوافدة وزوار المتاحف وركاب رحلات السفن الجواله ونزلاء الفنادق وعدد الغرف المستأجرة إلى مستويات لم يسبق لها مثيل. وارتفع أيضا عدد اليخوت الوافدة ارتفاعا طفيفا. وكما أفيد في السابق، يتألف الزوار الوافدون إلى جبل طارق أساسا من أشخاص قادمين برا من إسبانيا في رحلات ليوم واحد؛ ووافدين من المملكة المتحدة عن طريق الجو، ووافدين على متن عبارات تأتي من المغرب وعلى متن سفن سياحية زائرة ليوم واحد.

خامسا - الأحوال الاجتماعية

ألف - العمل

٢٣ - في عام ٢٠٠٩، أعلن رئيس الوزراء أن مستوى العمالة في جبل طارق ظل عند أرقام قياسية وأن الأمن الوظيفي لم يشهد تراجعاً يُذكر. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، كان عدد المستخدمين في القطاعات الاقتصادية الخمسة الكبرى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ على النحو التالي: قطاع الصيرفة والمالية (٢ ٩٦٣ شخصا)؛ وقطاع البناء والتشييد

(٢٩١٣ شخصاً)؛ وتجارة الحملة والتجزئة (٢٢٢٣ شخصاً)، وقطاع الإدارة العامة والدفاع (١٩٦٣ شخصاً)، وأنشطة القمار والمراهنات (١٩٥٢ شخصاً). وظل معدل البطالة عند ٢,٥ في المائة.

باء - حقوق الإنسان

٢٤ - مثلما ورد ذكره في التقرير السابق، فيما يلي الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان المنطبقة في جبل طارق: الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. ويتضمن دستور جبل طارق لعام ٢٠٠٦ فصلاً مستكملاً عن حقوق الأفراد وحررياتهم الأساسية.

جيم - الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية

٢٥ - لا يزال قطاعا الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية في جبل طارق يخضعان لقانون الضمان الاجتماعي (التأمين ضد إصابات العمل) (١٩٥٢)، الذي ينص على دفع استحقاقات عن حالات الإصابة والإعاقة والوفاة الناجمة عن العمل؛ وقانون الضمان الاجتماعي (النظام المقفل للاستحقاقات الطويلة الأجل) (١٩٩٦) وقانون الضمان الاجتماعي (النظام المفتوح للاستحقاقات الطويلة الأجل) (١٩٩٧)، اللذين يشملان معاشات الشيخوخة وبدلات الوصاية واستحقاقات الترميل؛ وقانون الضمان الاجتماعي (التأمين) (١٩٩٥) وقانون الضمان الاجتماعي (الاستحقاقات لغير المشتركين والتأمين ضد البطالة) (١٩٥٥)، اللذين يشملان منح الأمومة وبدلات الأمومة ومنح الوفاة.

٢٦ - ووفقاً لخطاب ميزانية عام ٢٠٠٩ الذي أدلى به رئيس الوزراء، ارتفع الحد الأقصى للاشتراكات الأسبوعية للتأمين الاجتماعي بنسبة ٤ في المائة فيما يتعلق بكل من أرباب العمل والمستخدمين اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩. وفي محاولة لتوحيد الحقوق المتعلقة بالمعاشات، ألغي وجه التمييز اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ بحيث أصبح للأرمل وأطفاله الحق في الاستحقاقات المترتبة على وفاة الزوجة/الأم، وذلك على قدم المساواة مع الاستحقاقات المخولة للأرملة وأطفالها عقب وفاة الزوج/الأب.

دال - الصحة العامة

٢٧ - تتولى الهيئة المعنية بشؤون الصحة في جبل طارق مسؤولية توفير الرعاية الصحية في الإقليم. ووفقاً للبيان المالي لعام ٢٠٠٩ الصادر عن حكومة الإقليم، بلغت نفقات هذه الهيئة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ما قدره ٦٧ مليون جنيه إسترليني. ومثلما ورد في التقرير السابق، يقدم مستشفى سان برنار في يوروبورت، الذي افتتح في عام ٢٠٠٥، خدمات شاملة للمرضى الخارجيين، فضلاً عن توفير العلاج لتزلاء المستشفى الذين تستدعي حالتهم تدخلاً طبياً أو جراحياً عاجلاً. وفي عام ٢٠٠٩، قُدِّر العمر المتوقع في جبل طارق بقرابة ٧٧ عاماً بالنسبة للرجال و ٨٣ عاماً بالنسبة للنساء، وقُدِّر معدل نمو السكان بنسبة ٠,١ في المائة^(٢).

هاء - التعليم

٢٨ - يخضع التعليم في جبل طارق لقانون التعليم والتدريب لعام ١٩٧٤. ووفقاً للمعلومات المقدمة من السلطة القائمة بالإدارة، فإن التعليم مجاني وإلزامي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سن الخامسة والخامسة عشرة ولغة التدريس هي الإنكليزية. وفي عام ٢٠٠٩، استفاد من التعليم العام في جبل طارق نحو ٥ ٠٠٠ تلميذ موزعين ما بين ١١ مدرسة ابتدائية ومدرستين ثانويتين، وكذلك كلية جبل طارق للتعليم العالي ومعهد التدريب المهني. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، بلغت نفقات التعليم خلال السنة المنتهية في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩ قرابة ٢٣,٨ مليون جنيه إسترليني. ويحق للطلاب المقبولين في إحدى جامعات المملكة المتحدة الحصول على منح دراسية من حكومة جبل طارق.

٢٩ - ووفقاً للبلاغ الصادر عن الاجتماع الوزاري الثالث لمنتدى الحوار المشار إليه أعلاه، اتفق المشاركون على أهمية وقيمة تعزيز التفاهم في الميدان التربوي والثقافي، وتشجيع ازدواجية اللغة والتبادل التربوي والفرص التعليمية في جبل طارق والمنطقة، وحددوا مجالات معينة للتفاوض سعياً إلى تحقيق هذه الأهداف.

٣٠ - ومثلما ورد في التقرير السابق، رحب منتدى الحوار بشأن جبل طارق في بيانه الوزاري المشترك الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. بمقتراح الحكومة الإسبانية الداعي إلى افتتاح معهد سرفانطس في جبل طارق. وفي الاجتماع الوزاري لمنتدى الحوار المعقود في تموز/يوليه ٢٠٠٨، اتفق المشاركون على السعي إلى تعزيز التعاون في مجال التعليم بجميع مراحلها، وعلى أن التبكير بإنشاء معهد سرفانطس سيساهم في بلوغ تلك الأهداف. ووفقاً

(٢) انظر وكالة المخابرات المركزية، *The World Factbook*، www.cia.gov.

لبلاغ تموز/يوليه ٢٠٠٩ السالف الذكر، أعرب المشاركون في المنتدى عن تطلّعهم لبدء أنشطة المعهد من مقره بشارع ماركت لين.

واو - الإجرام ومنع الجريمة

٣١ - تواصل الشرطة الملكية لجبل طارق تحمل مسؤولية إنفاذ القانون في الإقليم بالاشتراك مع هيئة شرطة جبل طارق المنشأة بموجب قانون الشرطة لعام ٢٠٠٦. ووفقاً لهذا القانون، فإن الحاكم هو المسؤول الأول والأخير عن نزاهة أعمال الشرطة في جبل طارق واستقامتها واستقلاليتها، وعن الجوانب المتعلقة بعمل الشرطة في الأمن الوطني، بما في ذلك الأمن الداخلي.

٣٢ - وقد أشار التقرير السنوي للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ لهيئة شرطة جبل طارق إلى تزايد ملحوظ في مستويات الإجرام من عام لآخر، حيث زاد مجموع عدد الجرائم المسجلة من قرابة ٣٧٠٠ إلى نحو ٣٩٠٠ جريمة. ووفقاً لبيانات هيئة الشرطة، فإن هذه النسبة هي الأعلى منذ خمس سنوات^(٣).

٣٣ - ووفقاً للبلاغ الصادر عن الاجتماع الوزاري الثالث لمنتدى الحوار المشار إليه أعلاه، اتفق المشاركون على ضرورة التعاون الكامل من أجل تحقيق الهدف المشترك المتمثل في مكافحة الجريمة، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، ومواجهة التحدي الخاص الذي تطرحه الجريمة المنظمة، وأوردوا مجموعة من المجالات التي سيعملون فيها من أجل التوصل إلى اتفاق لضمان تحقيق ذلك، بما في ذلك تبادل المعلومات والقيام بعمليات مشتركة وتبسيط وتوضيح قنوات الاتصال والإجراءات المتفق عليها.

سادسا - منتدى الحوار بشأن جبل طارق

٣٤ - وفقاً لما أفيد في السابق، أسفرت المفاوضات بين المملكة المتحدة وإسبانيا بشأن موضوع جبل طارق عن إنشاء منتدى للحوار بشأن جبل طارق في عام ٢٠٠٤، وذلك بشكل منفصل عن عملية بروكسل. ومنذ إنشاء المنتدى، عُقدت عدة جولات من المناقشات، قبل وبعد الاجتماع الوزاري للمنتدى المعقود في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، إبان التوصل إلى اتفاق بشأن مجموعة من المسائل، تُعرف حالياً ببيانات قرطبة، ثم في ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٨، عندما أيدت الأطراف الثلاثة في اجتماع وزاري ثان الأهداف العامة للمسائل المدرجة في جدول الأعمال المقبل والتي تشمل التعاون في ستة مجالات هي البيئة؛ والخدمات

(٣) التقرير السنوي لهيئة شرطة جبل طارق للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩.

المالية والضرائب؛ والتعاون في مجالات القضاء والجمارك والشرطة؛ والتعليم؛ والاتصالات البحرية والسلامة البحرية؛ والمسائل المتعلقة بالتأشيرة.

٣٥ - وفي ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، عقد وزير خارجية إسبانيا، ووزير الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة، ورئيس وزراء جبل طارق الاجتماع الوزاري الثالث للمنتدى وفقا للشروط المنصوص عليها في البلاغ المشترك المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. ووفقا للبلاغ الصادر عن هذا الاجتماع، أكد المشاركون مجددا التزامهم بتهيئة أجواء بناءة تسودها الثقة المتبادلة والتعاون. بما يعود بالنفع والرخاء على جبل طارق والمنطقة بأسرها، وبخاصة منطقة كامبو جبل طارق، وأيدوا مفهوم التعاون والثقة المتبادلة بوصفهما القاعدة في علاقاتهم المشتركة.

٣٦ - علاوة على ذلك، اتفق المشاركون على إطار عمل مفصّل للمفاوضات المقبلة بغية المضي قدما في تنفيذ جدول أعمالهم بشأن المسائل الست من أجل الشروع في المرحلة الثانية من عمل المنتدى على النحو المتفق عليه في لندن العام الماضي. وتعهد المشاركون بالتوصل إلى اتفاقات في هذه المجالات في أقرب وقت ممكن وفي أي حال، بحلول موعد الجولة الوزارية السنوية التالية المقررة لعام ٢٠١٠. وأكدوا مجددا أيضا أن أي اتفاقات تبرم في تلك المجالات لن تترتب عليها أي آثار فيما يتعلق بالسيادة والولاية القضائية، تماما كما كان الحال بالنسبة لبيانات قرطبة.

٣٧ - وفي وقت لاحق، وبالتحديد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، قرر المشاركون أن يجتمع ممثلون عن حكومات إسبانيا والمملكة المتحدة وجبل طارق على مدى الأسابيع القليلة المقبلة من أجل المضي قدما بالمناقشات في مجالات التعاون الستة، ثم إحالة أي إنجازات يتم تحقيقها إلى المنتدى لمواصلة العمل بهدف التوصل إلى اتفاقات في الاجتماع الوزاري للمنتدى لعام ٢٠١٠.

٣٨ - ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن مختلف مجالات التنفيذ والتعاون المضطلع بها في إطار المنتدى في الفروع المناسبة من هذه الورقة.

سابعاً - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٣٩ - في بيان صادر عن الجلسة السادسة للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) المعقودة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، أدلى فيليب بارهام، نائب الممثل الدائم للمملكة المتحدة، ببيان إعمالاً للحق في الرد. وقال في جملة أمور، حسبما يرد في

المخضر الموجز لهذه الجلسة (انظر A/C.4/64/SR.6)، إنه يرحب بما حققته عملية الحوار الثلاثي بين حكومات بلده وإسبانيا وجبل طارق من تقدم مستمر أسفر عن تغيير حقيقي للسكان على جانبي الحدود. وأضاف بأن حكومة المملكة المتحدة لا تزال تقيم علاقات ودية للغاية مع إسبانيا وتعمل بصورة بنّاءة على مستوى جميع المسائل المتعلقة بجبل طارق. وأشار إلى أن اتفاقات قرطبة لا تشكل مساساً بوجهات نظر كل من المملكة المتحدة وإسبانيا بشأن السيادة، وهو موضوع أحجمت الأمم المتحدة عن إبداء الرأي بشأنه. وأكد من جديد التزام المملكة المتحدة الثابت تجاه شعب جبل طارق بأنها لن تدخل قط في ترتيبات تضع شعب جبل طارق تحت سيادة دولة أخرى ضد رغبته، وأكد أنها لن تدخل في أي عملية مفاوضات بشأن السيادة لا يكون شعب جبل طارق راضياً عنها. وفي حين أن وفد المملكة المتحدة سينضم إلى قرار بتوافق الآراء بشأن جبل طارق، فإن الإشارة إلى عملية بروكسل يجب أن تظهر في هذا السياق. وأضاف أن دلالات موقف جبل طارق المعروف جيداً من عملية بروكسل واضحة فيما يتعلق بالسيادة والثنائية بين المملكة المتحدة وإسبانيا.

٤٠ - ومضى نائب الممثل الدائم قائلاً إن دستور جبل طارق لعام ٢٠٠٦ ينص على إقامة علاقة حديثة وناضجة بين جبل طارق والمملكة المتحدة. وأوضح أن هذا الوصف لن ينطبق على أي علاقة قائمة على الاستعمار. ومن المؤسف أن النهج المتقادم الذي تتبعه اللجنة الخاصة لا يبدو حتى الآن أنه يعترف بهذه الحالة، وأن المعايير التي تستخدمها اللجنة لبحث ما إذا كان ينبغي إسقاط أحد الأقاليم غير المتمتعة بالاستقلال الذاتي من القائمة لا تضع ذلك في اعتبارها.

٤١ - واحتتم نائب الممثل الدائم تدخله بشأن مسألة جبل طارق قائلاً إن دستور عام ٢٠٠٦ لا يقلص بأي حال سيادة المملكة المتحدة على جبل طارق أو مسؤوليتها الدولية الكاملة عن جبل طارق، بما في ذلك علاقاته الخارجية ودفاعه، وبوصفها الدولة العضو المسؤولة عن جبل طارق في الاتحاد الأوروبي. وهذا يتفق تماماً مع آراء شعب جبل طارق التي أعرب عنها بحرية. وقال إن حكومة المملكة المتحدة لا توافق على أن مبدأ السلامة الإقليمية قد طُبّق في أي وقت على إنهاء استعمار جبل طارق، كما إنها لا توافق على أن وجود نزاع خاص بالسيادة يعني أن شعب جبل طارق ليس له الحق في تقرير المصير.

باء - موقف حكومة الإقليم

٤٢ - تحدث رئيس وزراء جبل طارق، بيتر كاروانا، أمام اللجنة الرابعة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، فقال، حسبما يرد في المخضر الموجز للجلسة (A/C.4/64/SR.4)، إن السيادة على جبل طارق ليست حقاً للمملكة المتحدة لتتنازل عنه، ولا لإسبانيا لتطالب به؛

كما أن جبل طارق ليس جزءاً من إسبانيا، وبالتالي فإن تقريره مصيره بنفسه لا يؤثر على سلامة إسبانيا الإقليمية.

٤٣ - ومضى يقول إن اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار قد تودت على افتعال قواعد استثنائية لا يمكن قبولها، مثل تعليقها لمبدأ تقرير المصير للأقاليم المتأثرة بنزاع على السيادة. وتابع قائلاً إن شعب جبل طارق قد اضطر ، لهذا السبب، إلى تجاوز اللجنة الخاصة وتأمين الحصول على إنهاء الاستعمار بوسائل أخرى. وفي سعيه لتحقيق ذلك، اعتمد على قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د-٢٥)، الذي ينص على أن الدخول في أي وضع سياسي يناسب ظروف الإقليم، ويجدده شعب الإقليم بحرية يشكّل عملاً من أعمال تقرير المصير.

٤٤ - واستطرد رئيس الوزراء قائلاً إن إنهاء استعمار جبل طارق قد تحقق بالفعل، ليس فقط في الممارسة، وإنما أيضاً في القانون، بحكم دستور جبل طارق. فجبل طارق بلد ديمقراطي عصري ومزدهر ويتمتع بالحكم الذاتي. وفكرة أن مركزه يمكن أن يكون موضوع صفقة بين دولتين آخرين أمر لا يمكن قبوله، كما هو شأن مطالبة إسبانيا بالسيادة، الأمر الذي يقع خارج اختصاص اللجنة الخاصة.

٤٥ - وأكد رئيس الوزراء أن منتدى الحوار الثلاثي الذي بدأ عمله مؤخراً هو السبيل العملي الوحيد للمضي قدماً. وأضاف أنه عُقد في تموز/يوليه ٢٠٠٩ اجتماع وزاري ثالث بينه وبين وزير خارجية المملكة المتحدة وإسبانيا، وقام هذا الأخير بزيارة تاريخية لم يسبق لها مثيل إلى جبل طارق. وقال إن حكومة جبل طارق تلتزم التزاماً دائماً بتلك المناقشات.

جيم - موقف حكومة إسبانيا

٤٦ - في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، أدلى نائب الممثل الدائم لإسبانيا، رومان أويارزون، ببيان أمام لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) للجمعية العامة. وكما يرد في المحضر الموجز (A/C.4/64/SR.6)، فقد أشار إلى أن هناك قرارات ومقررات عديدة للجمعية العامة تعترف بأن الحالة الاستعمارية في جبل طارق تعد انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة نظراً لأنهما تزعزع وحدة إسبانيا وسلامتها الإقليمية. وأضاف أن مبدأ تقرير المصير لا يمكن تطبيقه على إنهاء الاستعمار في جبل طارق لأن السكان الحاليين لا يخضعون للاستعمار ولكنهم استخدموا لتجريد السكان الإسبان الأصليين من ممتلكاتهم. ويؤكد المبدأ الذي وضعته الأمم المتحدة بشأن إنهاء الاستعمار في الأقاليم غير المتمتعة بالاستقلال الذاتي بشكل حاسم حماية حقوق السكان الأصليين في مواجهة مصالح المستعمرين.

٤٧ - وتابع قائلاً إن حالة جبل طارق تنطوي في الواقع على نزاعين متداخلين: يتعلق أولهما بالسيادة، ويشير إلى الأرض التي نقلتها معاهدة أوترخت والتي ينبغي إعادتها إلى إسبانيا تطبيقاً لمبدأ الأمم المتحدة لإنهاء الاستعمار. والتراع الثاني يشير إلى الحدود، نظراً لأن جزءاً من الإقليم احتلته المملكة المتحدة دون أي أساس قانوني. ويجب أن تستعيد إسبانيا بالكامل ولايتها القانونية على هذا البرزخ، وهي الولاية التي ترى إسبانيا أن المملكة المتحدة تمارسها حالياً بصورة غير شرعية.

٤٨ - وأشار نائب الممثل الدائم إلى أنه على الرغم من المحاولات المبذولة لإقناع اللجنة بفصل مسألتَي إنهاء الاستعمار والسيادة والنظر فيهما كل على حدة، ظلت الأمم المتحدة معتقدة بأن هذين النزاعين القائمين في حالة جبل طارق، واللذين يقوضان السلامة الإقليمية لإسبانيا، لا يمكن فصلهما ويشكلان انتهاكاً واضحاً لمبدأ إنهاء الاستعمار. وأردف قائلاً إن الأمم المتحدة قد اعتمدت عدة مقررات وقرارات منذ عام ١٩٦٤ تطالب بإجراء مفاوضات ثنائية بين المملكة المتحدة وإسبانيا بغية التوصل إلى حل عن طريق التفاوض يراعي مصالح سكان المستعمرة. وقال إن حكومة إسبانيا تؤكد من جديد استعدادها لاستئناف المحادثات المباشرة مع المملكة المتحدة.

٤٩ - واحتتم نائب الممثل الدائم تدخله قائلاً إن حكومة إسبانيا ستواصل العمل بهمة في إطار منتدى الحوار بشأن جبل طارق بغية حل القضايا المتعلقة بالتعاون المحلي من أجل تحقيق الرفاهية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية لسكان جبل طارق ومنطقة كامبو جبل طارق. وأوضح أن الاجتماع الوزاري للمنتدى المعقود في تموز/يوليه ٢٠٠٩ بمشاركة وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإسباني، قد شهد وضع إطار لمواصلة التقدم في مجالات التعاون الستة الجديدة، التي من شأنها أن تحسن رفاه سكان جبل طارق وكامبو جبل طارق ومستوى معيشتهم، إلى جانب التدابير التي اعتمدت في المرحلة الأولى للمنتدى.

دال - المفاوضات بين المملكة المتحدة وإسبانيا

٥٠ - لم تُعقد أي مفاوضات ثنائية بشأن جبل طارق خلال عام ٢٠٠٩ في إطار ما يسمى بعملية بروكسل، التي تشكل عملية منفصلة عن منتدى الحوار بشأن جبل طارق. وتفيد المعلومات المقدمة من إسبانيا أنها أثارَت مسائل تتعلق بالسيادة في محادثات أجرتها مع المملكة المتحدة.

هاء - المناقشات بين المملكة المتحدة وجبل طارق

٥١ - اعترفت حكومتا المملكة المتحدة وجبل طارق بأن دستور عام ٢٠٠٦ يتيح علاقة دستورية حديثة وناضجة بين الطرفين، لا تقوم على أساس الاستعمار.

٥٢ - ومثلما ورد في ورقة العمل السابقة التي أعدها الأمانة العامة (A/AC.109/2009/15)، تعتقد حكومة المملكة المتحدة وحكومة الإقليم أن معايير الأمم المتحدة بشأن الرفع من القائمة وإنهاء الاستعمار لم تعد صالحة لهذا العصر، لكنهما اعترفتا في الوقت نفسه بأن المملكة المتحدة ملزمة بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة، بمواصلة تقديم تقارير سنوية ريثما تصوت الجمعية العامة لصالح رفع الإقليم من قائمتها للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

ثامنا - نظر الأمم المتحدة في المسألة

ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

٥٣ - حضر ممثل عن إسبانيا الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة الكاريبي المعنية بتنفيذ العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار، التي عُقدت في سانت كيتس ونيفيس، خلال الفترة من ١٢ إلى ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٩، وأدلى ببيان.

٥٤ - وناقشت اللجنة الخاصة مسألة جبل طارق في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ وكان معروضا عليها ورقة العمل التي أعدها الأمانة العامة بشأن الإقليم في عام ٢٠٠٩ (A/AC.109/2009/15). وكما يتبين من المحضر الموجز للجلسة (A/AC.109/2009/SR.4)، فقد أدلى ببيان كل من ممثل إسبانيا وزعيم المعارضة في جبل طارق. وبناء على اقتراح الرئيس، قررت اللجنة مواصلة النظر في المسألة في دورتها المقبلة وإحالة الوثائق ذات الصلة إلى الجمعية العامة تيسيرا لنظر اللجنة الرابعة في المسألة.

باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

٥٥ - نظرت اللجنة الرابعة للجمعية العامة في مسألة جبل طارق يومي ٧ و ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، وكما يتبين من المحضر الموجز (A/C.4/64/SR.4)، استمعت اللجنة إلى بيانين بشأن مسألة جبل طارق أدلى بهما بيتر كاروانا، رئيس وزراء جبل طارق، والمتمس جوسيف بوسانو، وزعيم المعارضة. وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، وكما يتبين من المحضر الموجز (A/C.4/64/SR.6)، أدلى ببيان كل من رومان أويارزون، نائب الممثل الدائم لإسبانيا، وفيليب بارهام، نائب الممثل الدائم للمملكة المتحدة، في إطار ممارسته لحق الرد، الذي أشار إلى البيان الذي أدلى به ممثل إسبانيا. وفي الجلسة التاسعة المعقودة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، اعتمدت اللجنة الرابعة بدون تصويت مشروع المقرر A/C.4/64/L.5 المقدم من رئيس اللجنة بشأن مسألة جبل طارق.

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٥٦ - بناء على توصية من اللجنة الرابعة، اعتمدت الجمعية العامة بدون تصويت، في جلستها العامة المعقودة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ المقرر ٥٢١/٦٤ بشأن مسألة جبل طارق، وفيما يلي نصه:

”إن الجمعية العامة، إذ تشير إلى مقرها ٥٢٥/٦٣ المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وإلى البيانين اللذين وافقت عليهما حكومتا إسبانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بروكسل في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤^(٤)، وفي مدريد في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، وإذ تلاحظ أنه قد تم، عملاً بالبيان الأخير، إنشاء المنتدى الثلاثي للحوار بشأن جبل طارق، بصورة منفصلة عن عملية بروكسل، وفي إطار البيان الذي صدر بصورة مشتركة عن حكومات إسبانيا والمملكة المتحدة وجبل طارق في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤:

”(أ) تحث الحكومتين على العمل للتوصل إلى حل نهائي لمسألة جبل طارق، مع مراعاة مصالح وتطلعات سكانه، ووفقاً لروح البيان الصادر في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤، وفي ضوء قرارات الجمعية العامة ذات الصلة والمبادئ السارية، وبما يتماشى وروح ميثاق الأمم المتحدة؛

”(ب) ترحب بنجاح الاجتماع الوزاري الثلاثي لمنتدى الحوار بشأن جبل طارق الذي عقد مؤخرًا في ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ وبالالتزام المشترك بإحراز تقدم في ستة مجالات جديدة للتعاون.“

(٤) انظر A/39/732، المرفق.